«أوبك» أمام اختبار الحرب الإيرانية: هل ما زالت قادرة على ضبط السوق؟

TRENDS
Economic studies
ترندز
للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi

المقدمة

يُعدّ النفط إحدى السِّلع الإستراتيجية الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد العالمي، ليس فقط بسبب ارتباطه المباشر بقطاعات النقل والصناعة والتجارة؛ بل لأنه يتحوَّل في أوقات الأزمات إلى مؤشّر على استقرار الأسواق وقدرة الدول على تأمين احتياجاتها من الطاقة.

وفي هذا السياق، تبرز منظمة «**أوبك**» بوصفها فاعلًا رئيسيًّا في سوق النفط منذ تأسيسها في بغداد عام 1960 [1]؛ حيث نشأت بهدف تنسيق السياسات النفطية بين الدول المُنتِجة والدفاع عن مصالحها في مواجهة تقلُّبات السوق. وتزداد أهمية المنظمة في ظل الأزمات الجيوسياسية الكبرى؛ لأن دولها تُنتِج نحو 35% من النفط الخام العالمي[2]، وتُمثّل صادراتها قرابة 50% من النفط المتداول دوليًّا. ومن هنا، فإن الحرب الإيرانية لا تُمثّل حدثًا عسكريًّا معزولًا عن الاقتصاد العالمي، بل تطرح اختبارًا مباشرًا لقدرة «**أوبك**» على ضبط السوق، واحتواء اضطرابات الإمداد، والتعامل مع ضغوط الأسعار، خاصةً أن إيران عضو مُؤسِّس في المنظمة، وتقع في منطقة شديدة الحساسية بالنسبة لحركة النفط العالمية.

لذلك يسعى هذا التقرير إلى تحليل أثر الحرب الإيرانية على دور «**أوبك**»، من خلال دراسة انعكاساتها على سوق النفط، وقرارات الإنتاج، وأمن الطاقة العالمي، ومستقبل نفوذ المنظمة في ظل التحوُّلات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة.

1. Organization of the Petroleum Exporting Countries. (n.d.). Brief history. https://www.opec.org/brief-history.html
2. U.S. Energy Information Administration. (2025). What drives crude oil prices: Supply OPEC. https://www.eia.gov/finance/markets/crudeoil/supply-opec.php

أولًا: «أوبك»:
النشأة، الدور، والتحوُّلات التاريخية

النشأة والدور الأساسي

لم تنشأ منظمة «**أوبك**» بوصفها تجمُّعًا فنيًا لإدارة الإنتاج فقط، بل جاءت في سياق اقتصادي وسياسي كانت فيه الدول المُنتِجَة تسعى إلى استعادة جزء أكبر من السيطرة على مواردها النفطية، بعد عقودٍ كان فيها تسعير النفط وإدارته مرتبطين بدرجة كبيرة بالشركات النفطية الكبرى والدول المستهلِكة. فقد تأسَّست المنظمة في بغداد خلال الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960[3]؛ من خمس دول مُؤسِّسَة هي: إيران، العراق، الكويت، السعودية، وفنزويلا. ومنذ ذلك الوقت، تطوَّر دور المنظمة من الدفاع عن مصالح المُنتِجين إلى محاولة التأثير في توازن السوق العالمي عبر تنسيق السياسات النفطية، ومراقبة مستويات العرض، والتدخل عند حدوث اختلالات حادة بين الإنتاج والطلب.

لا يمكن فَهْم أثر الحرب الإيرانية على «**أوبك**» من زاوية الأسعار وحدها، بل يجب النظر إليه بوصفه اختبارًا لطبيعة الدور الذي تؤديه المنظمة. فالسؤال لم يَعُد ما إذا كانت «**أوبك**» قادرة على رَفْع أو خَفْض الإنتاج فحسب، بل ما إذا كانت قادرة على إدارة سوق يتأثّر بالحرب، الممرات البحرية، العقوبات، المخزونات، ومصالح الدول المُنتِجَة والمستهلِكة في الوقت نفسه. لذلك فإن الحرب الإيرانية تُعيد طَرْح وظيفة «**أوبك**» بوصفها منظمة تسعى إلى تحقيق الاستقرار، لا مجرد إطار لتوزيع الحصص الإنتاجية.

3. Organization of the Petroleum Exporting Countries. (n.d.). Brief history.

آليات التأثير في السوق

تعتمد «**أوبك**» في تأثيرها على السوق على مزيج من الأدوات التنظيمية والتنسيقية؛ أهمها: تحديد مستويات الإنتاج، مراقبة التزام الدول الأعضاء، وتقييم اتجاهات الطلب العالمي على النفط. ومع أن المنظمة لا تتحكّم وحدها في السوق، فإن قراراتها تُؤثّر في توقعات المتعاملين والمستثمرين؛ لأن السوق النفطي يتأثر بالمعروض الفعلي وبالإشارات السياسية التي تصدر عن المنتجين الرئيسيين. ولهذا السبب، فإن أيّ اجتماع لـ«**أوبك**» أو «**أوبك+**» في أوقات الحرب يتحوَّل إلى مؤشر ينتظره المستثمرون والمستوردون، ليس فقط لمعرفة كمية الإنتاج، بل لمعرفة اتجاه المزاج السياسي داخل الدول المنتجة.

وقد تعزّز هذا الدور بعد ظهور إطار التعاون بين «**أوبك**» والدول المنتجة من خارجها في ديسمبر 2016[4]، حين بدأ التنسيق مع مُنتجين مُؤثّرين من خارج المنظمة، وعلى رأسهم روسيا. وقد أصبح هذا الإطار، المعروف لاحقًا باسم «**أوبك+**»، أداة إضافية للتعامل مع تقلُّبات الأسعار والأزمات الكبرى؛ لأن سوق النفط لم تَعُد قابلة للإدارة من خلال «**أوبك**» وحدها في ظل صعود منتجين جدد، وتغير أنماط الطلب، وتوسع تجارة النفط والغاز عالميًا.

4. Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2016). OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting.

أبرز المحطات التاريخية
في مسيـــــرة «أوبــك»

امتدت مسيرة «**أوبك**» عبر محطات تاريخية جعلت دورها يتغيَّر مع تغيُّر طبيعة الأزمات النفطية. ففي أزمة النفط عام 1973 ظهر النفط بوصفه أداة ضَغْط اقتصادي وسياسي، ثم جاءت الثورة الإيرانية عام 1979 لتؤكد أن الاضطرابات الداخلية في دولة مُنتِجة كبرى يمكن أن تتحوَّل بسرعة إلى أزمة دولية في الإمدادات والأسعار.

وبعد ذلك، كشفت حرب الخليج عام 1990 أنّ أمْن الممرات البحرية والمنشآت النفطية لا يقلّ أهميةً عن حجم الإنتاج نفسه. ومع اتساع تعقيد السوق، لم تَعُد «**أوبك**» قادرة على إدارة التوازن منفردة، فظهر إطار التعاون مع المنتجين من خارج المنظمة عام 2016، ثم اختبر هذا الإطار بقوة خلال جائحة كورونا عندما اتفقت دول «**أوبك+**» في أبريل 2020 على خفض الإنتاج بنحو 10 ملايين برميل يوميًا [5] لاحتواء انهيار الطلب.

5. Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2020). OPEC+ decision to adjust crude oil production by 10 million barrels per day.

جدول رقم (1):
تطور دور «أوبك»

المرحلة	الدلالة على دور «أوبك»
تأسيس «أوبك» عام 1960	بداية التنسيق بين الدول المُنتِجَة للدفاع عن مصالحها النفطية
أزمة النفط 1973	تحوُّل النفط إلى أداة تأثير سياسي واقتصادي عالمي
الثورة الإيرانية 1979	إثبات حساسية السوق تجاه اضطرابات الدول المُنتِجَة
حرب الخليج 1990-1991	إبراز أهمية أمن الممرات والمنشآت النفطية
إعلان التعاون مع المنتجين خارج «أوبك» 2016	انتقال «أوبك» من منظمة منفردة إلى إطار أوسع عبر «أوبك+»
جائحة كورونا 2020	اختبار قدرة «أوبك+» على مواجهة انهيار الطلب
خروج الإمارات 2026	اختبار جديد لتماسك المنظمة ومستقبل نظام الحصص

جدول رقم (2):

«أوبك» في سوق النفط العالمي:
أرقام مختصرة

المؤشر	القيمة	الدلالة
سنة تأسيس «أوبك»	1960	بداية التنسيق الرسمي بين الدول المُنتِجَة
عدد الدول المؤسِّسة	5 دول	إيران من بين المؤسِّسين
حصة «أوبك» من إنتاج النفط الخام العالمي	نحو 35٪	وزن مُؤثّر في جانب العرض
حصة صادرات «أوبك» من النفط المتداول دوليًا	نحو 50٪	تأثير مباشر في التجارة النفطية
سنة تأسيس إطار «أوبك+»	2016	توسيع التنسيق مع مُنتِجين من خارج المنظمة

ثانيًا:
الحرب الإيرانية وسوق النفط العالمي

أهمية إيران ومضيق هرمز

تكتسب الحرب الإيرانية أهميتها النفطية من كونها ترتبط بمنطقة تُعدّ مِن أكثر مناطق الطاقة حساسية في العالَم؛ إذ لا يتوقَّف أثرها عند حدود الإنتاج الإيراني أو صادراته المباشرة، بل يمتد إلى أمن الممرات البحرية التي تَمُر عَبْرها إمدادات النفط والغاز من الخليج إلى الأسواق العالمية. ويأتي مضيق هرمز في مقدمة هذه الممرات؛ حيث مر عبره في عام 2025 نحو 20 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمنتجات النفطية، بما يعادل قرابة 25٪ من تجارة النفط البحرية العالمية، كما اتجه نحو 80٪ من النفط والمنتجات العابرة للمضيق إلى آسيا. لذلك فإن أيّ حرب تمسّ إيران أو الخليج تتحوَّل مباشرة إلى أزمة ثقة في السوق؛ لأن الخطر لا يرتبط بكمية النفط المُنتَجَة فقط، بل بإمكانية وصولها إلى المستهلكين في الوقت المناسب وبالتكلفة المقبولة.

تزداد حساسية المضيق لأن البدائل المتاحة محدودة من الناحية العملية. فبحسب الوكالة الدولية للطاقة، تتراوح الطاقة المتاحة لإعادة توجيه جزء من الصادرات النفطية خارج مضيق هرمز عبر خطوط السعودية والإمارات بين 3,5 و5,5 مليون برميل يوميًا، وهو حجم لا يكفي لتعويض كامل التدفقات المعتادة عبر المضيق. كما أن جزءًا كبيرًا من صادرات الغاز الطبيعي المسال في المنطقة يَمُرّ عبر هرمز؛ إذ يُمثِّل الغاز العابر للمضيق قرابة 19٪ من تجارة الغاز الطبيعي المسال عالميًا. وهذا يعني أن أثر الحرب الإيرانية لا يقتصر على النفط الخام، بل يمتد إلى الغاز، والمنتجات النفطية، والأسواق الآسيوية، وتكاليف النقل والتأمين[6].

6. International Energy Agency. (2026). Strait of Hormuz. https://www.iea.org/about/oil-security-and-emergency-response/strait-of-hormuz

أثر الحرب على
توقُّعات السوق

لا تتفاعل سوق النفط مع الحروب من خلال حجم النقص الفعلي في الإمدادات فقط، بل من خلال مستوى المخاطر المتوقعة أيضًا. فعندما ترتفع احتمالات استهداف الموانئ، أو تعطيل الملاحة، أو توسع المواجهة إلى دول مُنتِجة أخرى، تتحرَّك الأسعار قبل ظهور النقص الحقيقي في المعروض. وهذا يُفسِّر لماذا تؤدي الحرب الإيرانية إلى زيادة حساسية السوق تجاه أيّ تصريح سياسي أو عسكري، حتى لو بقيت بعض الإمدادات مستمرة في المدى القصير. ففي مثل هذه الظروف، يدخل عامل الخوف ضمن تسعير النفط، وتزداد المضاربات، وتُعيد الشركات والدول المستوردة تقييم مخزوناتها وخطط الشراء المستقبلية. أشارت الوكالة الدولية للطاقة إلى أن تدفقات الخام والمنتجات النفطية عبر مضيق هرمز انخفضت من نحو 20 مليون برميل يوميًّا قبل الحرب إلى أكثر قليلًا من 2 مليون برميل يوميًّا في مارس 2026، في حين ارتفعت الصادرات عبر المسارات البديلة، ولا سيما من الساحل الغربي للسعودية وميناء الفجيرة، من 3,9 مليون برميل يوميًّا في فبراير إلى 6.4 مليون برميل يوميًّا في المتوسط. ورغم ذلك، فإن هذا التحوُّل لم يكن كافيًا لتعويض الخلل؛ إذ اضطرت دول الخليج إلى خَفْض الإنتاج بأكثر من 14 مليون برميل يوميًّا نتيجة تعطُّل المرور وتراكم التخزين[7].

7. International Energy Agency. (2026). The Middle East and global energy markets. https://www.iea.org/topics/the-middle-east-and-global-energy-markets

جدول رقم (3):

مضيق هرمز

والحرب الإيرانية بالأرقام

المؤشر	القيمة	الدلالة
النفط والمنتجات المارَّة عبر هرمز في 2025	20 مليون برميل يوميًّا	يوضّح مركزية المضيق في سوق الطاقة
حصة هرمز من تجارة النفط البحرية	%25	يجعل أيّ تعطيل أزمة عالمية
نسبة التدفقات المتّجهة إلى آسيا	%80	آسيا هي الأكثر تعرُّضًا للأثر المباشر
الطاقة البديلة المتاحة عبر السعودية والإمارات	3,5-5.5 مليون برميل يوميًا	لا تكفي لتعويض كامل التدفُّقات
حصة هرمز من تجارة الغاز الطبيعي المسال	%19	امتداد الأزمة إلى سوق الغاز
التدفقات بعد بداية الحرب في مارس 2026	أكثر قليلًا من 2 مليون برميل يوميًا	يعكس حجم الصدمة في النقل البحري

مضيق هرمز:
نقطة الاختناق الأخطر في الحرب الإيرانية

01

20 مليون برميل يوميًا

حجم النفط والمنتجات النفطية التي عبرت مضيق هرمز في عام 2025

02

%25

حصة مضيق هرمز من تجارة النفط البحرية العالمية

03

%80

نسبة التدفقات النفطية العابرة للمضيق والمتجهة إلى آسيا

04

5.5-3.5 مليون برميل يوميًّا

حجم الطاقة البديلة المتاحة خارج المضيق عبر المسارات الأخرى

05

%19

حصة مضيق هرمز من تجارة الغاز الطبيعي المسال عالميًا.

ثالثًا: أثر الحرب الإيرانية على دور «أوبك» وقراراتها الإنتاجية

الحرب اختبار لوظيفة «أوبك»

تضع الحرب الإيرانية «**أوبك**» أمام اختبار مزدوج؛ لأنها لا تُواجه اضطرابًا عاديًا في الأسعار، بل أزمة تمسّ العرض والطلب والثقة في آنٍ واحد. ففي جانب العرض، يؤدي تعطُّل الملاحة وارتفاع المخاطر الأمنية إلى تقليص قدرة المنتجين على إيصال النفط إلى الأسواق، حتى عندما تكون بعض الطاقة الإنتاجية متاحة نظريًا. وفي جانب الطلب، تؤدي الأسعار المرتفعة واضطراب سلاسل الإمداد إلى تراجُع الاستهلاك أو تأجيله، خصوصًا في الاقتصادات المستوردة للطاقة. وبين هذين الجانبين، تُصبح مهمة «**أوبك**» أكثر تعقيدًا من مجرد إعلان زيادة أو خفض في الإنتاج.

تشير بيانات «**أوبك**» إلى أن الطلب العالمي على النفط بلغ في عام 2025 نحو 105,15 مليون برميل يوميًا، بزيادة سنوية قَدْرها 1.30مليون برميل يوميًا. كما بلغ إنتاج النفط الخام العالمي في العام نفسه نحو 74,85 مليون برميل يوميًا، في حين صدَّرت دول «**أوبك**» نحو 19.85 مليون برميل يوميًا من النفط الخام، ذهب منها 14,79 مليون برميل يوميًا إلى آسيا. وتُوضّح هذه الأرقام أن السوق دخل الأزمة وهو سوق واسع ومتشابك، وأن أيّ خلل في إمدادات الخليج لا يبقى محصورًا في المنطقة، بل ينتقل بسرعة إلى آسيا، ثم إلى سلاسل الإنتاج والتجارة العالمية[8].

8. Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2026, April 29). 61st edition of OPEC's Annual Statistical Bulletin launched on 29 April 2026. https://www.opec.org/pr-detail/1784601-29-april-2026.html

خيارات «أوبك»
بين زيادة الإنتاج وتثبيته

في مثل هذه الأزمات، تبدو خيارات **«أوبك»** محدودة رغم وزنها الكبير. فإذا اتجهت المنظمة إلى زيادة الإنتاج بصورة كبيرة، فقد تساعد على تهدئة الأسعار جزئيًا، لكنها قد تكشف محدودية الطاقة الفائضة المتاحة، أو تصطدم بصعوبات النقل إذا بقيت الممرات البحرية مضطربة. أما إذا حافظت على مستويات إنتاجها دون تعديل، فقد تُتَّهم بالتقاعس عن حماية استقرار السوق، خاصةً من جانب الدول المستوردة التي تتضرَّر من ارتفاع تكاليف الطاقة. وبين الخيارين، تُصبح **«أوبك»** مُطالَبة بإدارة توازن حسَّاس بين مصالح المنتجين والمستهلكين، وبين إيرادات الدول الأعضاء ومسؤوليتها في دعم استقرار السوق العالمي.

أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الأسواق دخلت حالة شديدة من التقلُّب بسبب الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، وأن متوسط سعر خام برنت بلغ 117 دولارًا للبرميل في أبريل 2026، بزيادة قَدْرها 46 دولارًا للبرميل عن متوسط فبراير. كما قدَّرت الإدارة أن إغلاقات الإنتاج في الشرق الأوسط بلغت في المتوسط 10.5 مليون برميل يوميًا في أبريل، وتوقَّعت أن تبلغ الذروة قرابة 10,8 مليون برميل يوميًا في مايو 2026. هذه الأرقام تجعل قرار **«أوبك»** أكثر صعوبة؛ لأن المشكلة لم تَعُد في السعر فقط، بل في نقص المعروض القابل للوصول إلى السوق[9].

9. U.S. Energy Information Administration. (2026). Short-Term Energy Outlook: May 2026.

جدول رقم (4):

مؤشرات سوق النفط
تحت ضغط الحرب الإيرانية

المؤشر	الرقم	المصدر
الطلب العالمي على النفط في 2025	105.15 مليون برميل يوميًا	OPEC ASB 2026
نمو الطلب في 2025	1.30 مليون برميل يوميًا	OPEC ASB 2026
إنتاج الخام العالمي في 2025	74.85 مليون برميل يوميًا	OPEC ASB 2026
صادرات «أوبك» من الخام في 2025	19.85 مليون برميل يوميًا	OPEC ASB 2026
صادرات «أوبك» إلى آسيا في 2025	14.79 مليون برميل يوميًا	OPEC ASB 2026[10]
متوسط برنت في أبريل 2026	117 دولارًا للبرميل	EIA STEO
إغلاقات الإنتاج في أبريل 2026	10.5 مليون برميل يوميًا	EIA STEO
ذروة الإغلاقات المتوقعة في مايو 2026	10.8 مليون برميل يوميًا	EIA STEO[11]

10. Organization of the Petroleum Exporting Countries.)2026(. 61st edition of OPEC's Annual Statistical Bulletin. https://www.opec.org/pr-detail/1784601-29-april-2026.html

11. [8] U.S. Energy Information Administration. (2026). Short-Term Energy Outlook: May 2026. https://www.eia.gov/outlooks/steo/report/global_oil.php

تطوُّر سعر خام برنت قبل الحرب
وخلالها وبعد توقُّعات التهدئة[12]

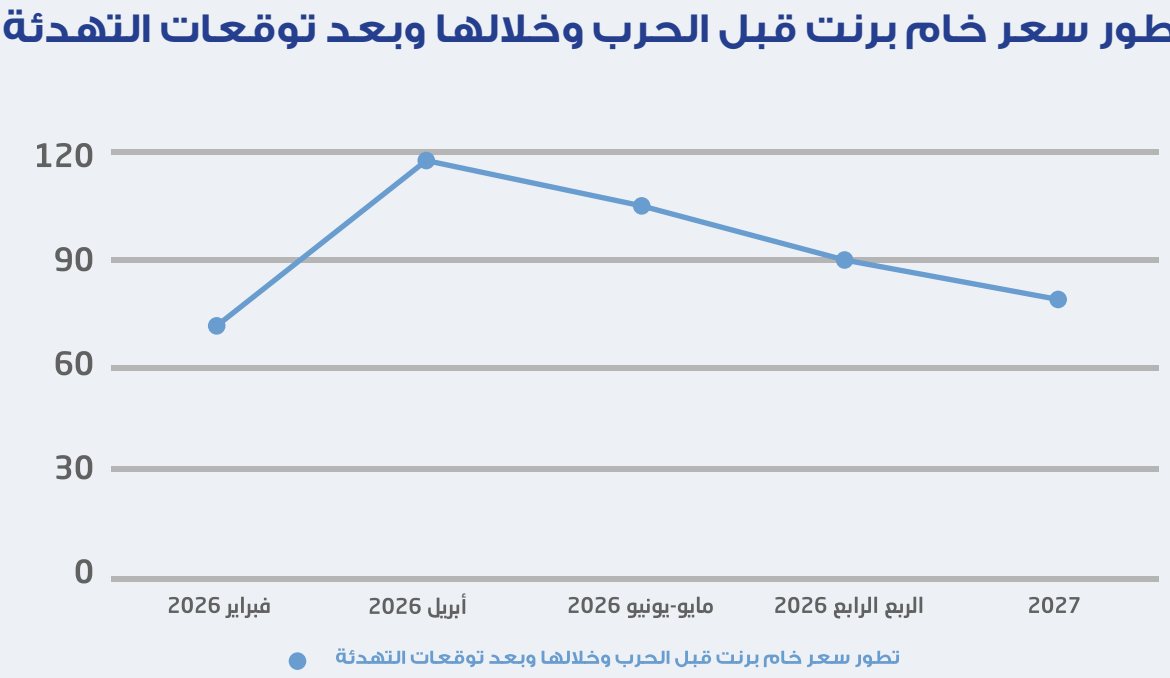

رقم فبراير قيمة تقريبية محسوبة من عبارة EIA بأن متوسط أبريل كان أعلى من فبراير بـ46 دولارًا للبرميل.

12. U.S. Energy Information Administration. (2026, May 12). Short-Term Energy Outlook: May 2026. https://www.eia.gov/outlooks/steo/

الحرب الإيرانية وسوق النفط:
من أزمة ممرات إلى أزمة أسعار

01

117 دولارًا للبرميل

متوسط سعر خام برنت في أبريل 2026، ما يعكس ارتفاعًا حادًا في السعر الفوري

02

46 دولارًا للبرميل

مقدار الزيادة بين أبريل وفبراير، بما يُوضِّح الأثر المباشر للمخاطر الجيوسياسية على الأسعار

03

10.5 مليون برميل يوميًا

حجم إغلاقات الإنتاج في أبريل، وهو ما يشير إلى صدمة عرض كبيرة في السوق

04

10.8 مليون برميل يوميًا

ذروة الإغلاقات المتوقعة في مايو، بما يعكس استمرار الضغط على الإمدادات النفطية

05

8.5 مليون برميل يوميًا

مقدار انخفاض المخزونات المتوقع في الربع الثاني، ما يدلّ على اعتماد السوق على السَّحب من المخزون لمواجهة الأزمة

رابعًا: «أوبك+» وأمن الطاقة العالمي في ظل الأزمة

أهمية «أوبك+» في إدارة الأزمة

أظهرت الحرب الإيرانية أن إدارة سوق النفط لم تَعُد مرتبطة بـ«**أوبك**» وَحْدها، بل أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على إطار «**أوبك+**»، الذي يجمع بين دول «**أوبك**» وعدد من المنتجين الرئيسيين من خارجها. فالأزمة لا تتطلب فقط قرارًا بزيادة أو خفض الإنتاج، بل تحتاج إلى تنسيق واسع بين المنتجين القادرين على التأثير في المعروض العالمي، ومراقبة ظروف السوق بصورة متواصلة، والاستعداد لتعديل القرارات بحسب تطوُّر الحرب وحركة الأسعار. ولهذا أصبح «**أوبك+**» إطارًا ضروريًا لتوسيع قدرة المنتجين على إرسال رسالة جماعية للأسواق.

ظهر هذا المنطق في اجتماع الدول الثماني المشاركة في التخفيضات الطوعية في 5 أبريل 2026؛ حيث تقرَّر تنفيذ تعديل إنتاجي قدره 206 آلاف برميل يوميًا من التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا، مع التأكيد على إمكانية زيادة الإنتاج أو وقف التعديل أو عكسه بحسب ظروف السوق. هذه اللغة تعكس أن «**أوبك+**» لم تعد تتعامل مع السوق بمنطق جامد، بل بمنطق المرونة؛ لأن الحرب تجعل أي قرار إنتاجي عُرضة للتعديل السريع[13].

13. Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2026). Saudi Arabia, Russia, Iraq, UAE, Kuwait, Kazakhstan, Algeria, and Oman adjust production and reaffirm commitment to market stability.

أمن الطاقة
والمخزونات الإستراتيجية

لا يقتصر أثر الحرب الإيرانية على الدول المُنتِجة، بل يمتدّ بصورة مباشرة إلى الدول المستوردة التي تصبح أكثر حساسية تجاه تقلبات الأسعار واحتمالات تعطُّل الإمدادات. ففي أوقات الحرب، لا تفكر هذه الدول في سعر البرميل فقط، بل في ضمان وصول الشحنات، وتكلفة التأمين البحري، واستقرار عقود التوريد، وقدرة المصافي على العمل دون انقطاع. لذلك تلجأ بعض الدول إلى استخدام المخزونات الإستراتيجية، أو تنويع مصادر الشراء، أو زيادة الاعتماد المُؤقَّت على موردين بعيدين عن منطقة الأزمة.

ذكرت الوكالة الدولية للطاقة أن الدول الأعضاء فيها اتفقت في 11 مارس 2026 على إتاحة 400 مليون برميل من احتياطيات الطوارئ لمواجهة الاضطرابات الناجمة عن الحرب، كما قدّرت المخزونات العالمية المرصودة من الخام والمنتجات بأكثر من 8.2 مليار برميل في يناير 2026[14]. وهذا يُوضّح أن أمن الطاقة في زمن الحرب لا يعتمد على «**أوبك**» و«**أوبك+**» وحدهما، بل على تفاعل ثلاث أدوات: قرارات المنتجين، المخزونات الإستراتيجية، وقدرة طرق النقل على استعادة العمل.

14. International Energy Agency. (2026, March 12). Oil Market Report: March 2026. https://www.iea.org/reports/oil-market-report-march-2026

جدول رقم (5):

أدوات التعامل مع الأزمة بين المنتجين والمستهلكين

الأداة	الجهة الأكثر ارتباطًا بها	الهدف
تعديل الإنتاج	«أوبك» و«أوبك+»	تهدئة السوق أو منع فائض المعروض
المخزونات الإستراتيجية	الدول المستوردة والوكالة الدولية للطاقة	سدّ النقص المُؤقَّت في الإمدادات
المسارات البديلة	الدول الخليجية وشركات النقل	تجاوز التعطل في مضيق هرمز جزئيًا
تنويع الموردين	الدول المستوردة	تقليل الاعتماد على منطقة الأزمة
رسائل الطمأنة للأسواق	المنتجون والمؤسسات الدولية	خفض الذعر والمضاربة

خامسًا: خروج الإمارات ومستقبل دور «أوبك» بعد الحرب الإيرانية

أهمية «أوبك+» في إدارة الأزمة

يمثل خروج الإمارات من «**أوبك**» و«**أوبك+**» محطة حديثة مهمة في مسار المنظمة؛ لأنه جاء في لحظة يتعرَّض فيها سوق النفط لضغوط استثنائية بسبب الحرب وتعطل الممرات البحرية. فقد أعلنت وكالة أنباء الإمارات في 28 أبريل 2026 قرار الدولة بالخروج من «**أوبك**» و«**أوبك+**»، على أن يصبح القرار نافذًا في ا مايو 2026. كما أوضح البيان أن أبو ظبي انضمت إلى «**أوبك**» عام 1967، واستمرت عضويتها بعد تأسيس دولة الإمارات عام 1971[15]، وهذا يعني أن الخروج لا يُمثّل حدثًا إداريًا فقط، بل يُعدّ تحوُّلًا في علاقة أحد المنتجين الخليجيين المؤثرين بنظام التنسيق الجماعي داخل «**أوبك**» .

تزداد أهمية هذا الخروج؛ لأنه يُثير سؤالًا حول مستقبل التماسك داخل «**أوبك**» . فالمنظمة تعتمد في تأثيرها على التزام الأعضاء وتنسيق قرارات الإنتاج، لكنّ خروج عضو يمتلك قدرات إنتاجية واستثمارية مُهمّة قد يُشجّع على مراجعة العلاقة بين السياسات الوطنية للدول المنتجة والالتزامات الجماعية داخل المنظمة. ومِن ثَم، لا ينبغي قراءة خروج الإمارات بمعزل عن الحرب الإيرانية، بل بوصفه جزءًا من لحظة أوسع يتعرَّض فيها نظام الحصص والالتزام الجماعي لاختبار مزدوج: اختبار السوق واختبار العضوية.

15. Emirates News Agency. (2026, April 28). UAE announces decision to exit OPEC & OPEC+. https://www.wam.ae/en/article/bzxzuh7-uae-announces-decision-exit-opec-opec%2B

هل تغيَّرت وظيفة «أوبك»؟

تدفع الحرب الإيرانية «**أوبك**» إلى مرحلة جديدة تختلف عن أدوارها التقليدية السابقة؛ لأن المنظمة لم تَعُد مُطالَبة فقط بتعديل الإنتاج تبعًا لحركة الأسعار، بل أصبحت مُطالَبة بإثبات قُدرتها على البقاء كفاعل مُؤثِّر في سوقٍ تتحكَّم فيه عوامل أوسع من الحصص النفطية. فالأزمات الجيوسياسية، وأمن الممرات البحرية، وخروج بعض المنتجين من إطار الالتزام الجماعي، وتزايد أهمية «**أوبك+**»؛ كلها عوامل تجعل مستقبل المنظمة مرتبطًا بقدرتها على التكيُّف لا بمجرد امتلاكها حصة كبيرة من الإنتاج العالمي.

سيناريوهات مستقبل «أوبك» بعد الحرب الإيرانية يمكن قراءتها في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

السيناريو الأول هو تعزيز دور «أوبك+»؛ باعتباره الإطار الأوسع القادر على جَمْع منتجين من داخل المنظمة وخارجها، بما يمنح السوق إشارات أكثر قوة حول اتجاهات الإنتاج.

أما السيناريو الثاني فهو تراجُع قدرة «أوبك» على ضبط السوق منفردة، خاصةً إذا استمرت الخلافات بين المنتجين أو اتجهت دول أخرى إلى طلب مرونة أكبر في الإنتاج.

أما السيناريو الثالث فهو تحوُّل «أوبك» من منظمة لإدارة الحصص إلى منصة لإدارة التوقُّعات النفطية؛ بحيث يصبح دورها الأساسي تهدئة السوق، تقديم رسائل استقرار، والتنسيق مع القوى المُنتِجة الكبرى، دون أن تكون قادرة دائمًا على التحكُّم الكامل في الأسعار أو الإمدادات.

جدول رقم (6):

سيناريوهات مستقبل «أوبك» بعد الحرب الإيرانية

السيناريو	مضمونه	أثره المحتمل
تعزيز دور «أوبك+»	توسع التنسيق مع المنتِجين من خارج «أوبك»	قدرة أكبر على التأثير في السوق
تراجع نفوذ «أوبك» منفردة	صعوبة ضبط السوق عبر أعضاء «أوبك» فقط	زيادة أهمية المنتجين المستقلين
تحول «أوبك» إلى منصة توقعات	التركيز على رسائل الطمأنة أكثر من التحكم المباشر	دور سياسي/تواصلي أكبر
ضعف نظام الحصص	خروج أعضاء أو ضعف الالتزام	تراجع القدرة على إدارة الإنتاج
إعادة تموضع المنظمة	تطوير آليات القرار والتنسيق	استعادة جزئية للنفوذ

الحرب الإيرانية:
ماذا كشفت عن «أوبك»؟

01

هل ما زالت «أوبك» مؤثرة؟

نعم، بسبب حصتها الكبيرة في الإنتاج والتجارة

02

هل تستطيع وحدها ضبط السوق؟

لا؛ لأن الأزمة مرتبطة بالممرات والأمن والسياسة

03

ما دور «أوبك+»؟

أصبح إطارًا ضروريًا لتوسيع التنسيق

04

ما أثر خروج الإمارات؟

يضع تماسك المنظمة ونظام الحصص تحت الاختبار

05

ما مستقبل «أوبك»؟

الانتقال من إدارة الحصص فقط إلى إدارة التوقعات والأزمات

الخاتمة والتوصيات

تكشف الحرب الإيرانية أن دور «**أوبك**» لم يَعُد يمكن فَهْمه من زاوية إدارة الحصص الإنتاجية فقط، بل من زاوية أوسع تتّصل بأمن الطاقة العالمي، واستقرار الممرات البحرية، وقدرة المنتجين على إرسال إشارات طمأنة للأسواق في لحظات الخوف والاضطراب. فقد أظهرت الأزمة أن السوق النفطي لا يتأثّر بكمية المعروض وَحْدها، بل يتأثر أيضًا بإمكانية وصول هذا المعروض إلى المستهلكين، وبمستوى الثقة في استمرار الملاحة والتصدير، وبقدرة الدول الكبرى المُنتِجة على تنسيق مواقفها بسرعة. لذلك، فإنّ أثر الحرب الإيرانية على «**أوبك**» يتمثّل في أنها أعادت طرح سؤال جوهري حول حدود نفوذ المنظمة؛ فهي ما تزال فاعلًا مُهمًّا في السوق، لكنها لا تستطيع منفردةً التحكُّم في الأسعار أو ضمان أمْن الإمدادات عندما تتحوَّل الأزمة إلى صراع جيوسياسي واسع.

كما أظهرت الحرب أن «**أوبك+**» أصبح جزءًا أساسيًّا من معادلة الاستقرار النفطي؛ لأن «**أوبك**» وحدها لا تستطيع إدارة سوق يتداخل فيه إنتاج الدول الأعضاء مع إنتاج روسيا والمنتجين الآخرين، ومع المخزونات الإستراتيجية للدول المستوردة، ومع قُدرات النقل البحري وخطوط الأنابيب. وفي الوقت نفسه، فإن خروج الإمارات من «**أوبك**» و«**أوبك+**» اعتبارًا من 1 مايو 2026[16] أضاف بُعْدًا مؤسسيًّا جديدًا؛ لأنه جعل مسألة التماسك الداخلي ومستقبل نظام الحصص جزءًا أساسيًّا من النقاش حول قدرة المنظمة على الاستمرار كإطار جماعي مُؤثّر في سوق النفط العالمي.

16. [11] Emirates News Agency. (2026, April 28). UAE announces decision to exit OPEC & OPEC+. https://www.wam.ae/en/article/bzxzuh7-uae-announces-decision-exit-opec-opec%2B

بناءً على ذلك،
يمكن تقديم أربع توصيات رئيسية:

أولًا:

تحتاج «**أوبك**» إلى تطوير آليات أسرع للتواصل مع السوق أثناء الأزمات؛ بحيث لا تترك فراغًا تملأه المضاربات والتوقعات المتضاربة.

ثانيًا:

ينبغي تعزيز التنسيق داخل «**أوبك+**»؛ لأن الأزمات الكبرى لم تَعُد قابلة للإدارة من خلال «**أوبك**» وحدها.

ثالثًا:

تحتاج الدول المستوردة إلى تنويع مصادر الطاقة، وبناء مخزونات أكثر مرونة؛ لأن الاعتماد على ممر واحد مثل هرمز يجعل أمن الطاقة عُرْضة لصدمات مفاجئة.

رابعًا:

ينبغي للدول المُنتِجَة في الخليج تطوير بدائل النقل والتصدير؛ لأن القدرة الإنتاجية لا تتحوَّل إلى قوة سوقية حقيقية ما لم تكن مرتبطة بممرات آمِنَة ومَرِنَة. وبهذا المعنى، لا تكشف الحرب الإيرانية ضعف «**أوبك**» بقدر ما تكشف تغيُّر طبيعة دورها: من منظمة تضبط الإنتاج إلى منصة أوسع لإدارة الثقة والتوقعات في سوقٍ نفطي شديد الارتباط بالسياسة والأمن.

المراجع

- Organization of the Petroleum Exporting Countries. (n.d.). Brief history. Retrieved May 14, 2026, from https://www.opec.org/brief-history.html
- U.S. Energy Information Administration. (2025). What drives crude oil prices: Supply OPEC. https://www.eia.gov/finance/markets/crudeoil/supply-opec.php
- Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2016, December 10). OPEC and non-OPEC ministerial meeting. https://www.opec.org/pr-detail/457-10-dec-2016.html
- Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2020, April 11). APPO commits to support OPEC+ efforts to stabilize the global oil market. https://www.opec.org/pr-detail/311-11-apr-2020.html
- International Energy Agency. (2026). Strait of Hormuz. https://www.iea.org/about/oil-security-and-emergency-response/strait-of-hormuz
- International Energy Agency. (2026). The Middle East and global energy markets. https://www.iea.org/topics/the-middle-east-and-global-energy-markets
- Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2026, April 29). 61st edition of OPEC's Annual Statistical Bulletin (ASB-2026) launched on 29 April 2026. https://www.opec.org/pr-detail/1784601-29-april-2026.html
- U.S. Energy Information Administration. (2026, May 12). Short-Term Energy Outlook: May 2026. https://www.eia.gov/outlooks/steo/
- Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2026, April 5). Saudi Arabia, Russia, Iraq, UAE, Kuwait, Kazakhstan, Algeria, and Oman adjust production and reaffirm commitment to market stability. https://www.opec.org/pr-detail/597-5-april-2026.html
- International Energy Agency. (2026, March 12). Oil Market Report: March 2026. https://www.iea.org/reports/oil-market-report-march-2026
- Emirates News Agency. (2026, April 28). UAE announces decision to exit OPEC & OPEC+. https://www.wam.ae/en/article/bzxzuh7-uae-announces-decision-exit-opec-opec%2B

ملخص التقرير

«أوبك» أمام اختبار الحرب الإيرانية: هل ما زالت قادرة على ضبط السوق؟

تعاني أسواق الطاقة العالمية في ظل الحرب الإيرانية من ضغوط اقتصادية وجيوسياسية كبيرة، خاصةً مع ارتباط الأزمة بمنطقة الخليج ومضيق هرمز، أحد أهم ممرات النفط والغاز إلى الأسواق الدولية. فقد تأثّرت الإمدادات، وارتفعت حساسية الأسعار، وزادت مخاوف الدول المستوردة من تعطُّل الشحنات وارتفاع تكاليف النقل والتأمين.

يتناول التقرير أثر هذه الحرب على دور منظمة «**أوبك**» في إدارة سوق النفط، ومدى قدرتها على ضبط الأسعار واحتواء اضطرابات الإمداد. كما يناقش موقع «**أوبك**» في ظل تعاظُم دور «**أوبك+**»، وتأثير خروج الإمارات من المنظّمة على مستقبل التماسك الداخلي ونظام الحصص الإنتاجية.

ينطلق التقرير من أن النفط ليس سلعة اقتصادية عادية، بل أحد عناصر الاستقرار الاقتصادي والجيوسياسي العالمي. ولا تنحصر آثار الحرب في الإنتاج الإيراني المباشر، بل تمتدّ إلى موقع إيران قرب مضيق هرمز؛ حيث تَمُرّ كميات كبيرة من النفط والغاز، ما يجعل أيّ تهديد لهذا الممر أزمة عالمية لا إقليمية فقط.

وتضع الحرب «**أوبك**» أمام اختبار مزدوج: إدارة العرض وتهدئة السوق؛ حيث إن زيادة الإنتاج قد تُخفّف الأسعار جزئيًا، لكنها قد تكشف محدودية الطاقة الفائضة أو تصطدم بصعوبات النقل، بينما قد يعطي تثبيت الإنتاج انطباعًا بعَجْز المنظمة عن حماية السوق. لذلك تصبح قرارات «**أوبك**» في زمن الحرب سياسية واقتصادية، لا فنية فقط.

كما يؤكد التقرير أن «**أوبك**» لم تعد قادرة على إدارة السوق منفردة، في ظل تعقد سوق النفط وازدياد أهمية «**أوبك+**» بوصفها إطارًا أوسع للتنسيق مع مُنتِجين من خارج المنظمة، وفي مقدمتهم روسيا. غير أن هذا الإطار يُواجه بدوره صعوبات عندما تتضارب المصالح الوطنية وتختلف قدرة الدول على تحمُّل ارتفاع الأسعار أو خفض الإنتاج.

ويمتد أثر الحرب إلى أمن الطاقة العالمي؛ إذ تسعى الدول المستوردة إلى تنويع مصادر التوريد، واستخدام المخزونات الإستراتيجية، وتقليل الاعتماد على الممرّات البحرية الحسَّاسة. وفي الوقت نفسه، يطرح خروج الإمارات من «**أوبك**» و«**أوبك+**» أسئلة حول مستقبل تماسك المنظمة ونظام الحصص.

ويخلص التقرير إلى أن الحرب الإيرانية لا تلغي دور «**أوبك**»، لكنّها تكشف حدوده. فالمنظمة ما تزال مؤثرة بسبب حصتها الكبيرة من الإنتاج والتجارة، لكنّها لا تستطيع وحدها ضمان استقرار الأسعار والإمدادات في أزمةٍ ترتبط بالحرب والممرات البحرية والجغرافيا السياسية. لذلك يتّجه دورها من إدارة الحصص إلى إدارة التوقعات وتهدئة الأسواق والتنسيق مع المنتِجين الآخرين.

الكلمات المفتاحية

«أوبك»، النفط، الحرب الإيرانية، سوق النفط العالمي، أمن الطاقة، مضيق هرمز.

TRENDS | ترندز

Economic studies | للدِّرَاسَاتِ الاقْتِصَادِيَّةِ

Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi